أموال الغد

٨ سنوات من تطوير قدرات القطاعات التصديرية ودعم شعار «صنع في مصر»

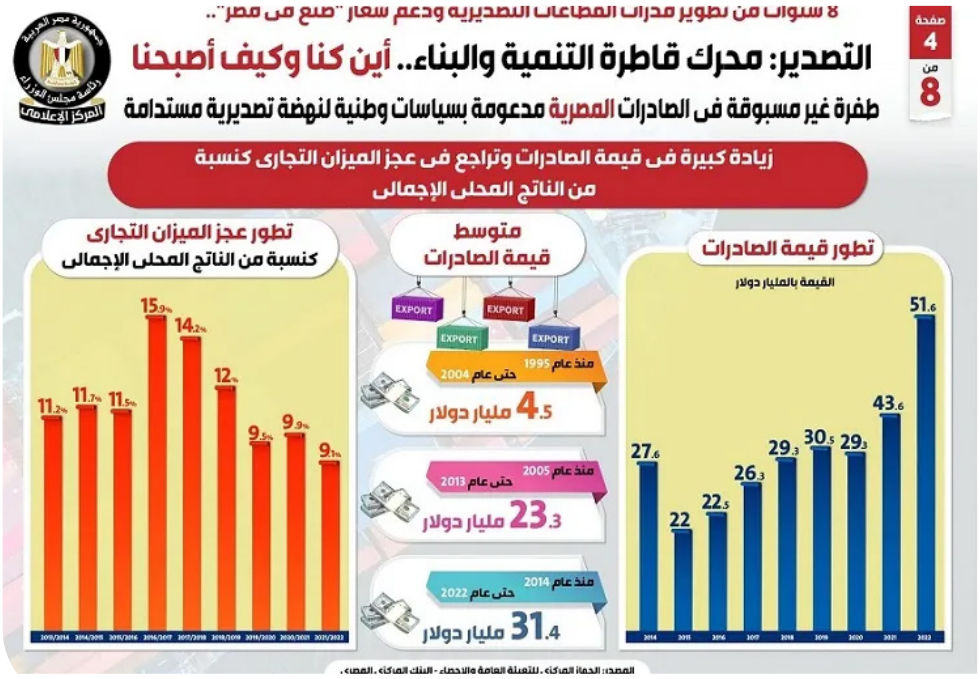

مصر

تمكنت الدولة المصرية من تحقيق قفزة غير مسبوقة في إجمالي قيمة صادراتها، وذلك بعد أن عكفت على مدار الأعوام الثمانية الماضية على وضع وتنفيذ خطة استراتيجية متكاملة داعمة ومحفزة لقطاع التصدير الذي يكتسب أهمية خاصة في أجندة الأولويات والتوجهات التنموية للسياسات الاقتصادية للدولة. وذلك من خلال تطوير القطاعات الإنتاجية المختلفة، وإزالة العديد من المعوقات والتحديات أمام الصادرات المصرية، فضلاً عن تحسين جودة المنتج المصري، ورفع القدرة التنافسية له في الأسواق الخارجية، بجانب العمل على فتح أسواق جديدة، ورفع القيود غير الجمركية أمام المنتجات المصرية للنفاذ للأسواق العالمية، بالإضافة إلى توسيع دائرة التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري مع الدول الإقليمية والعالمية، هذا بجانب الحرص على مساندة المصدرين ورد الأعباء التصديرية المتأخرة، الأمر الذي انعكس على زيادة معدلات التصدير، وتحسن نظرة المؤسسات الدولية لمؤشرات مصر في هذا الملف.

في هذا الصدد نشر المركز الإعلامي لمجلس الوزراء تقريراً ضمن سلسلة (أين كنا وكيف أصبحنا) يسلط الضوء من خلال إنفوجرافات على تحقيق الصادرات

المصرية طفرة غير مسبوقة مدعومة بسياسات وطنية لنهضة تصديرية مستدامة، وذلك على مدار ٨ سنوات من تطوير قدرات القطاعات التصديرية ودعم شعار "صنع في مصر"، باعتبار التصدير محرك قاطرة التنمية والبناء. وأظهر التقرير التغير الإيجابي في رؤية المؤسسات الدولية، لافتاً إلى توقع فيتش عام ٢٠٢٣ أن ينخفض عجز الميزان التجاري لمصر خلال السنوات المقبلة بسبب انخفاض الواردات، وذلك بعد أن كانت في عام ٢٠١٤ لا تتوقع تحسناً كبيراً في عجز الميزان التجاري لمصر، وأن يكون نمو الصادرات بطيئاً على المدى القصير. وأشار التقرير إلى ما أكدته مجموعة أكسفورد للأعمال عام ٢٠٢١ بشأن مساعدة الإصلاحات الهيكلية على تعزيز القدرة التنافسية للصادرات المصرية وجذب الاستثمارات، وذلك بعدما أعلنت عام ٢٠١٣ عن انخفاض مصادر الإيرادات والنقد الأجنبي كالصادرات والاستثمارات. وفي السياق ذاته، ذكر التقرير ما أعلنه صندوق النقد الدولي عام ٢٠٢٣ بتقلص عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مع التعافي الاقتصادي خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ وزيادة صادرات السلع والخدمات بنسبة كبيرة، وذلك في مقابل ما ذكره الصندوق عام ٢٠١٧ بشأن اتساع عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٦/٢٠١٥، نتيجة تدهور صادرات السلع والخدمات بنسبة كبيرة. وتناول التقرير ما أعلنته الإيكونوميست عام ٢٠٢٣ بأن صادرات مصر تتمتع بالتنوع، وستؤدي صادرات الغاز المسال إلى أوروبا إلى زيادة قيمة الصادرات على المدى المتوسط، وذلك مقارنة بما أعلنته عام ٢٠١٣ باتساع نسبة عجز الميزان التجاري بسبب انخفاض عائدات التصدير وزيادة تكاليف الاستيراد. ووفقاً للتقرير، فقد تحسن ترتيب مصر في المؤشرات الدولية للتجارة، حيث تقدمت ١٤ مركزاً في مؤشر البنية التحتية والوصول للأسواق، لتأتي في المركز الـ ٨٢ عام ٢٠٢٣ مقارنة بالمركز الـ ٩٦ عام ٢٠١٣، علماً بأن المؤشر يقيس جودة البنية التحتية التي تمكن من تدفق التجارة من وإلى الشركاء الدوليين،وهو صادر عن مؤسسة Legatum Institute المسئولة عن إصدار مؤشر الرخاء العالمي سنوياً والذي يقيس مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالنمو والفرص الخاصة بتعزيز الازدهار والرخاء. كما تقدمت مصر ٩ مراكز في المؤشر الخاص باتفاقيات التجارة الإقليمية، لتأتي في المركز ٦٥ عام ٢٠٢١ مقارنة بالمركز ٧٤ عام ٢٠١٥، علماً بأن المؤشر يعتمد على أعداد الاتفاقيات التجارية السارية بخصوص السلع والخدمات، ويصدر عن World Economic Forum وهو منظمة دولية للتعاون بين القطاعين العام والخاص، ويشارك القادة السياسيون والتجاريون والثقافيون وغيرهم لتشكيل جداول الأعمال العالمية والإقليمية والصناعية. وأبرز التقرير تحسن نقاط مصر في مؤشر الانفتاح التجاري، لتسجل ٤٣,٢٧٪ عام ٢٠١٩ مقارنة بـ ٣٦,٩٢٪ عام ٢٠١٤، علماً بأن المؤشر يعتمد على مجموع صادرات الدولة وواردتها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويصدر عن OUR WORLD IN DATA وهي منظمة غير ربحية متخصصة في نشر الأبحاث والبيانات لإحراز تقدم في مواجهة المشكلات العالمية. وأضاف التقرير أن مصر تقدمت ١,٨ نقطة في مؤشر التجارة والأعمال، لتسجل ٤ نقاط عام ٢٠٢٣ مقارنة بـ ٢,٢ نقطة عام ٢٠٢٠، علماً بأن المؤشر يعد أحد المؤشرات الفرعية لقياس القوة الناعمة لدولة ما من خلال تقييم حجم التبادل التجاري مع دول العالم وسهولة بدء الأعمال وامتلاك اقتصاد قوي، ويصدر عن مؤسسة Brand Finance التي تعمل في مجال تقديم الاستشارات وتقييم العلامات التجارية لمختلف دول العالم، ومقرها في لندن وتتواجد بأكثر من ٢٠ دولة. وفي سياق متصل، أظهر التقرير تقدم مصر ٤ مراكز في قيمة الصادرات على مستوى العالم، حيث احتلت المركز ٦١ عام ٢٠٢١ مقارنة بالمركز ٦٥ عام ٢٠١٤، فيما احتلت المركز الثالث أفريقياً طبقاً لقيمة الصادرات عام ٢٠٢١، وفقاً لـ Trade Map، والتي تعد خريطة تعرض احصاءات التجارة، وتم تطويرها من قبل مركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية. واشار التقرير إلى أن مصر جاءت ضمن أفضل الدول تحسناً في قيمة صادرات السلع والخدمات عام ٢٠٢١ مقارنة بعام ٢٠١٥، وذلك وفقاً للأونكتاد. يأتي هذا بينما، كشف التقرير عن زيادة كبيرة في قيمة الصادرات، والتي سجلت ٥١,٦ مليار دولار عام ٢٠٢٢ مقارنة بـ ٤٣,٦ مليار دولار عام ٢٠٢١، و٢٩,٣ مليار دولار عام ٢٠٢٠، و ٣٠,٥ مليار دولار عام ٢٠١٩، و٢٩,٣ مليار دولار عام ٢٠١٨، و٢٦,٣ مليار دولار عام ٢٠١٧، و٢٢,٥ مليار دولار عام ٢٠١٦، و٢٢ مليار دولار عام ٢٠١٥، و٢٧,٦ مليار دولار عام ٢٠١٤. وجاء في التقرير أن متوسط قيمة الصادرات سجل ٣١,٤ مليار دولار في الفترة من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠٢٢ مقارنة بتسجيله ٢٣,٣ مليار دولار في الفترة من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٣، و٤,٥ مليار دولار في الفترة من عام ١٩٩٥ حتى عام ٢٠٠٤. ولفت التقرير إلى تراجع عجز الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث سجل ٩,١٪ في عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بـ ٩,٩٪ في عام ٢٠٢١/٢٠٢٠، و٩,٥٪ عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، و١٢٪ عام ٢٠١٩/٢٠١٨، و١٤,٢٪ عام ٢٠١٨/٢٠١٧، و١٥,٩٪ عام ٢٠١٧/٢٠١٦، و١١,٥٪ عام ٢٠١٦/٢٠١٥، و ١١,٧٪ عام ٢٠١٥/٢٠١٤، و١١,٢٪ عام ٢٠١٤/٢٠١٣. ورصد التقرير وضع التجارة الخارجية خلال عام ٢٠٢٢، لافتاً إلى أن التغير النسبي في قيمة الصادرات أعلى

من التغير النسبي في قيمة الواردات، حيث زادت قيمة الصادرات بنسبة ٨٧٪، لتسجل ٥١,٦ مليار دولار مقارنة بـ ٢٧,٦ مليار دولار عام ٢٠١٤، بينما زادت قيمة الواردات بنسبة ٢٧,٧٪، لتسجل ٩٤,٥ مليار دولار مقارنة بـ ٧٤ مليار دولار عام ٢٠١٤. وجاء في التقرير أبرز السلع التي تم تصديرها عام ٢٠٢٢ مقارنة بعام ٢٠١٤، مشيراً إلى زيادة صادرات الوقود بنسبة ١٩٠,٥٪، لتسجل ١٨,٣ مليار دولار مقارنة بـ ٦,٣ مليار دولار، بينما زادت صادرات الأسمدة بنسبة ٣١٢,٥٪، لتسجل ٣,٣ مليار دولار مقارنة بـ ٠,٨ مليار دولار، كما زادت صادرات اللدائن بنسبة ٥٥,٦٪، لتسجل ٢,٨ مليار دولار مقارنة بـ ١,٨ مليار دولار. وعلى صعيد متصل، زادت صادرات الآلات والأجهزة كهربائية وفقاً للتقرير بنسبة ٣٠٪، لتسجل ٢,٦ مليار دولار مقارنة بـ ٢ مليار دولار، وزادت صادرات الفواكه والثمار بنسبة ١٠٠٪، لتسجل ٢,٢ مليار دولار مقارنة بـ ١,١ مليار دولار، وزادت صادرات الملابس وتوابعها بنسبة ٧٨,٦٪، لتسجل ٢,٥ مليار دولار مقارنة بـ ١,٤ مليار دولار. وكشف التقرير عن تحسن نسبي في هيكل الواردات نتيجة انخفاض استيراد السلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة لصالح زيادة استيراد المواد الخام والسلع الاستثمارية التي تدخل في متطلبات التصنيع المحلي، حيث انخفض نصيب السلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة إلى ٢٢٪ عام ٢٠٢٢ مقارنة بـ ٢٥,١٪ عام ٢٠١٤. كما ارتفع نصيب المواد الخام والسلع الوسيطة وفقاً للتقرير إلى ٥٠,٨٪ عام ٢٠٢٢ مقارنة بـ ٤٩,٩٪ عام ٢٠١٤، وكذلك ارتفع نصيب السلع الاستثمارية إلى ١٢٪ عام ٢٠٢٢ مقارنة بـ ١١,٩٪ عام ٢٠١٤، فضلاً عن ارتفاع نصيب الوقود إلى ١٥,٢٪ عام ٢٠٢٢ مقارنة بـ ١٣,١٪ عام ٢٠١٤. وبالنسبة لأبرز جهود الدولة لدعم التبادل التجاري خلال ٨ سنوات، أوضح التقرير أنه فيما يتعلق بدعم المصدرين، فقد تم تنفيذ مبادرات المساندة التصديرية، والتي تستهدف مساندة الشركات المصدرة وتوفير السيولة النقدية الكافية. وأظهر التقرير أن إجمالي المساندة التصديرية المنصرفة منذ عام ٢٠١٣/٢٠١٤ حتى ديسمبر ٢٠٢٢ بلغ نحو ٥٥,٤ مليار جنيه، وذلك لأكثر من ٢٧٠٩ شركات، فيما سيتم صرف ١٠ مليارات جنيه خلال المرحلة السادسة من مبادرة السداد النقدي الفوري، علماً بأنه تم إبرام تعاقدات تصديرية بقيمة ٣ مليارات دولار في قطاعات مختلفة. وبشأن جهود إزالة القيود للنفاذ للأسواق الدولية، أشار التقرير إلى انضمام مصر لاتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية واتفاقية الميركسور وبدء مفاوضات التجارة الحرة مع الاتحاد الأوراسي وتوقيع اتفاق شراكة مع بريطانيا، بالإضافة إلى تطبيق قواعد المنشأ العربية التفضيلية بداية من يونيو ٢٠٢٠، وقبول شهادة المنشأ الصادرة إلكترونياً. وبجانب ما سبق، لفت التقرير إلى التدخل لإزالة القيود غير الجمركية لتسهيل نفاذ المنتجات المصرية لأسواق التصدير، وأهمها رفع الحظر على الصادرات المصرية من بعض المنتجات الغذائية والخضروات والفاكهة لبعض الأسواق الرئيسية. وفيما يتعلق بجهود توفير فرص تصديرية واستثمارية، ذكر التقرير أنه تم توفير عدد من الفرص الاستثمارية في عدد من المجالات بقيمة تقدر بـ ١٥ مليار دولار، بالإضافة إلى إتاحة ١٠,٩ ألف فرصة تصديرية بقيمة ٧,٢ مليار دولار، فضلاً عن إتاحة نحو ٢٠٧٨ مناقصة دولية خارجية، وإعداد ١٧,٣ ألف دراسة ودليل تصدير وتقرير تسويقي ونوعي. وبالإضافة إلى ما سبق، تناول التقرير الحديث عن جهود الدعم الفني للمصدرين، لافتاً إلى أنه تم إعداد ٧١,٣ ألف طلب ترويج واستعلام تجاري، بهدف الترويج للصادرات المصرية في الأسواق الدولية، فضلاً عن تنسيق مشاركة الشركات المصرية وبعثات المشترين في ١٠٩٨ معرضاً دولياً بمصر والخارج. وأضاف التقرير أنه تمت الموافقة بالفعل على تمويل البنك الإسلامي للتنمية لـ ٥ بعثات ترويجية لعدد من الدول الأفريقية خلال الربع الأخير من عام ٢٠٢٢ والنصف الأول من عام ٢٠٢٣ لدول تونس والجزائر والكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار والمغرب. هذا وقد أصدرت الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ٥٥ شهادة بيع حر لشركات مصرية مصدرة منذ بدء إصدار هذه الشهادات في مايو ٢٠٢٢، لتثبت أن المنتج المراد تصديره يتم بيعه أو تداوله في السوق المحلي، فضلاً عن التوقيع على خطاب نوايا مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، لإنشاء أول أكاديمية للتصدير في مصر لدعم جهود زيادة الصادرات المصرية للأسواق الخارجية. واستعرض التقرير مدى التحسن أو التراجع الذي شهدته عدد من الدول في قيمة صادرات السلع والخدمات عام ٢٠٢١ مقارنة بعام ٢٠١٥، وذلك وفقاً للأونكتاد، حيث شهدت كل من استراليا والصين والهند وبولندا وبيرو زيادة قوية بنسبة تخطت الـ ٥٠٪. يأتي ذلك بينما شهدت كل من السعودية وروسيا والبرازيل والمغرب وجنوب أفريقيا زيادة في قيمة صادرات السلع والخدمات بنسبة تتراوح ما بين ٢٥ ٪ لـ ٥٠ ٪، في حين شهدت كل من كندا والولايات المتحدة الأميركية والأرجنتين والجزائر وفرنسا وإسبانيا زيادة في قيمة صادرات السلع والخدمات بنسبة تتراوح ما بين ٥ ٪ لأقل من ٢٥٪. هذا وقد شهدت كل من نيجيريا وأنجولا زيادة بسيطة في قيمة صادرات السلع والخدمات بنسبة تقل عن ٥٪، فيما انخفضت قيمة صادرات السلع والخدمات في عدد من الدول أبرزها فنزويلا وبوليفيا واليمن وجنوب السودان. جدير بالذكر أن الخريطة واردة في تقرير الأونكتاد ٢٠٢٢، واستند التقرير في المقارنة إلى عام ٢٠١٥ بسبب حدوث تراجع في التجارة الدولية في هذا العام.

المصدر

«البترول» تبدأ خطة لتطوير البحث والاستكشاف فى مناجم الفوسفات بـ ٣ محافظات

مصر

بدأت وزارة البترول والثروة المعدنية، التوسع في أعمال البحث والاستكشاف لخام الفوسفات من خلال تنفيذ خطة عاجلة لأعمال الاستكشاف في ٤٥٠ كيلومترًا مربعًا مناطق إمتياز فوسفات مصر في محافظات الوادي الجديد وأسوان والبحر الأحمر. وقال المهندس محمد عبد العظيم رئيس شركة فوسفات مصر بوزارة البترول والثروة المعدنية، في بيان اليوم، إنه تم البدء في تنفيذ تكليفات وزير البترول خلال اجتماع الجمعية العمومية للشركة بضخ المزيد من الاستثمارات لتكثيف أنشطة البحث والاستكشاف عن الثروات الطبيعية، والإسراع بتنمية الاكتشافات الجديدة، وذلك عبر سرعة اتخاذ القرارات في منح مناطق الامتياز وتقديم حوافز جديدة لشركات التعدين المحلية والعالمية لتعميق مشاركتها في قطاع البحث والاستكشاف في البلاد. وأضاف أن مناطق امتياز الشركة تصل مساحتها إلى ٤٥٠ كيلومترا مربعا بواقع ٢٥٠ كيلومترًا مربعًا في هضبة أبو طرطور بمركز الخارجة في الوادي الجديد، وهي أكبر المناطق التي تعمل بها الشركة لاستكشاف الخام واستخراجه، و٧٥ كيلومترًا مربعًا في منطقة السباعية بأسوان، و٥٠ كيلو مترًا مربعًا بالبحر الأحمر، و٧٥ كيلومترًا مربعًا تديرها الشركة بعد الاتفاق مع الهيئة العامة للثروة المعدنية في مناطق البحر الأحمر. ومن جهته، قال طارق إمام سلامة نائب رئيس شركة فوسفات مصر لتنمية الأعمال والمشروعات، إن الشركة تنفذ أعمال التطوير المؤسسي بالتنسيق الكامل مع وزارة البترول وهيئة الثروة المعدنية، لتطوير مجال الاستكشاف وتحسين أداء أنشطة الإنتاج وتنمية الموارد البشرية، بجانب دعم اتخاذ القرار وربط المعلومات. وأشار إلى أن الشركة تتجه إلى مجالات القيمة المضافة للفوسفات المنتج للاستفادة الاقتصادية القصوى لعوائد خام الفوسفات، وذلك تنفيذا لتوجيهات وزير البترول خلال الجمعية العمومية الأخيرة بسرعة إنجاز المشروعات الاستثمارية، وعلى رأسها مشروع أبو طرطور لصناعة حامض الفوسفوريك، وهو من المشروعات القومية التي توليها وزارة البترول اهتماما كبيرا لما له من مردود إيجابي في تعظيم القيمة المضافة لخام الفوسفات، وبما يعد استكمالا لمجهودات الدولة خلال الفترة الماضية لتشجيع الاستثمارات في المحافظات النامية، مثل محافظة الوادى الجديد. يذكر أن المهندس طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية كان قد أعلن في ٢ أبريل الماضي عن نجاح مشروع فوسفات مصر في تحقيق ٣,١ مليون طن مبيعات من خام الفوسفات، وإيرادات دولارية تقدر بـ٩٨ مليون دولار لدعم الاقتصاد الوطني.

اليوم السابع

تيسيرات قدمتها الحكومة للمزارعين فى ملف الأسمدة.. اعرف التفاصيل

مصر

توفر الدولة العديد من الخدمات الزراعية التي تقدم للفلاح والمزارع المصري ومنها توفير الأسمدة المدعومة لصغار المزارعين، بالإضافة إلى تيسيرات كثيرة على كافة الأصعدة.

وجاءت أبرز التصريحات كالتالي:

١- بلغ دعم الأسمدة المقدم للفلاحين أكثر من ٧٥ مليار جنية خلال الثلاث سنوات الماضية .

٢- مصر تستطيع المضي قدماً نحو تحقيق الأمن الغذائي.

٣- قطاع الزراعة في عهد الرئيس السيسي شهد أهمية خاصة مع تبنى آليات ومشروعات ساهمت في تعزيز إنتاجية المحاصيل الزراعية خاصة الاستراتيجية.

٤- تطبيق منظومة للرقابة على تداول الاسمدة المدعومة في إطار التحول الرقمي والاستفادة من منظومة كارت الفلاح.

٥- انفاذ الزراعة التعاقدية هو أحد اهم الآليات لكسر حلقات الاحتكار وتصحيح مسار العملية التسويقية وتأمين عائد مجزي للمزارع.

٦- تم تفعيل منظومة الزراعة التعاقدية بالاعلان عن أسعار ضمان للمحاصيل الاستراتيجية قبل موعد الزراعة.

٧- تم التوسع في الاعتماد على التقاوي المعتمدة المحسنة خاصة المحاصيل الاستراتيجية مع زيادة نسبة التغطية منها.

سولارابيك SOLARABIC

دراسة جدوى لاستكشاف إمكانية تصدير ٥٠٠ طن من الهيدروجين الأخضر من المغرب لأوروبا

المغرب

وقّعت شركة «سي دبليو بي جلوبال - CWP Global» الأمريكية مذكرة تفاهم مع شركة «هايدروجينيوس إل أو إتش سي تكنولوجيز - Hydrogenious LOHC Technologies» الألمانية، لتنفيذ دراسة جدوى هذا العام، لاستكشاف إمكانية تصدير ٥٠٠ طن من الهيدروجين الأخضر يومياً باستخدام تقنية «ناقلات الهيدروجين العضوية السائلة - LOHC» من المغرب إلى أوروبا. مشروع «أي إم يو إن - AMUN» للهيدروجين

تعد مذكرة التفاهم الموقعة بين شركة «سي دبليو بي جلوبال» وشركة «هايدروجينيوس إل أو إتش سي تكنولوجيز» نقطة انطلاق لاستكشاف مشروع «أي إم يو إن» للهيدروجين التابع لشركة «سي دبليو بي جلوبال»، الواقع بالقرب من مدينة طانطان، والذي يقدر أن يولد ١٥ جيجاواط من طاقة الرياح والطاقة الشمسية، لإنتاج الهيدروجين الأخضر والأمونيا المستخدم في صناعات الأسمدة والشحن البحري. نقل الهيدروجين الأخضر باستخدام تقنية «ناقلات الهيدروجين العضوية السائلة - LOHC» صرحت الشركتان في بيان مشترك موضحةً عن استخدام تقنية «ناقلات الهيدروجين العضوية السائلة - LOHC»، الذي يعد حلاً لشحن الهيدروجين لمسافات طويلة بإمكانيات كبيرة. إذ يمكن التعامل معها بأمان في مختلف الموانئ، والتي سوف تستخدم لتصدير الهيدروجين الأخضر من المغرب إلى أوروبا. المغرب منافساً في سوق إنتاج الهيدروجين الأخضر. كشفت دراسة علمية أنجزها باحثون مغاربة أن المغرب لديها القدرة على المنافسة في سوق إنتاج الهيدروجين الأخضر بأقل تكلفة. إذ تصل إلى ٢,٥٤ دولاراً للكيلوجرام الواحد، وهي الإمكانيات التي تواصل جذب مستثمرين من دول مختلفة، بما يشمل شركة «مجموعة البناء الدولية للطاقة الصينية Energy China International Construction - Group» والتي تعد شركة متخصصة بالهندسة، والتي أيضاً أعلنت الشهر الماضي اعتزامها تطوير مشروع كبير للهيدروجين الأخضر في المغرب. المغرب جاذباً لاهتمام الشركات العالمية. تواصل الشركات العالمية المتخصّصة في الطاقة تأكيد اهتمامها بإمكانيات المغرب في مجال الطاقات البديلة أو النظيفة. وقد سبق لشركة «جون كوكريل» البلجيكية الرائدة في إنتاج معدات وأجهزة التحليل الكهربائي ذات القدرة الكبيرة على توليد الهيدروجين، توقيع اتفاق جديد مع شركة مغربية من أجل تطوير قطاع الهيدروجين بالمغرب، عبر إنشاء مصنع لإنتاج المحللات الكهربائية في القارة الإفريقية.

ووفقاً لمجلس الطاقة العالمي «World Energy Council»، يُعتبر المغرب من الدول الست في العالم التي تمتلك إمكانات كبيرة لإنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته. وهو ما من شأنه أن يؤهل البلاد للاستحواذ على ٤٪ من الطلب العالمي بحلول عام ٢٠٣٠.

الغد

فرصة واعدة للصادرات الوطنية بعد انضمام الصومال لـ"التجارة العربية"

الاردن

أكد رئيس غرفتي صناعة عمان والأردن أن انضمام جمهورية الصومال الفيدرالية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يفسح المجال للصادرات الوطنية في العديد من القطاعات الصناعية للدخول دون أي معيقات ورسوم جمركية إلى هذا السوق الاستهلاكي الذي يقدر عدد سكانه بـ١٧ مليون نسمة.

يأتي ذلك في الوقت الذي عممت فيه وزارة الصناعة والتجارة والتموين على القطاع أخيرا بانضمام جمهورية الصومال الفيدرالية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى اعتبارا من ٢٠٢٣/٥/١.

وبين الجغبير في تصريح لـ"الغد" أن الصومال كانت تفرض رسوما جمركية قبل الانضمام إلى هذه الاتفاقية على الصادرات الأردنية بنسبة تصل إلى ٢٥ ٪، تحديداً المنتجات الأردنية الأكثر تصديراً بشكل عام، على سبيل المثال لا الحصر؛ الأسمدة والصناعات الكيماوية، والصناعات الغذائية وصناعات الألبسة، والصناعات البلاستيكية، بالإضافة الى الصناعات الهندسية والكهربائية، الأمر الذي كان يشكل عائقا أمام التصدير والمنافسة مع مثيلاتها داخل هذا السوق.

وقال الجغبير "تمتلك الصناعات الوطنية فرصة جيدة بعد قرار انضمام الصومال إلى اتفاقية منطقة التجارة العربية الكبرى للدخول إلى السوق الصومالي، والذي قد بلغ حجم مستوردات الصومال من مختلف دول العالم ما يقارب ٥,١ مليار دولار، تتركز المستوردات من قبل الصومال في السلع والمنتجات نهائية الصنع حيث تتركز صادراته في عدد من المنتجات أبرزها؛ التبغ والآلات والأجهزة، والخضار والنباتات، والسكر ومصنوعات السكر والحبوب، لتشكل هذه المنتجات معاً ما يزيد على ٣٥ ٪ من إجمالي مستوردات الصومال؛ إلى جانب منتجات أخرى أبرزها؛ الألبان ومنتجات الألبان ومنتجات الصيدلة والمحضرات الغذائية، وغيرها من المنتجات الأخرى تلك التي تمتلك صناعات وطنية ذات جودة وكفاءة عالية تجعلها قادرة على المنافسة في كافة الأسواق العالمية، وهذا ما يجعل الصومال سوقا مناسبا للمنتجات الوطنية، كما أن هذه الاتفاقية تعطي للمنتجات الوطنية المزيد من القدرة على المنافسة في ذلك السوق وذلك لقدرتها على الدخول إليه دون تحمل رسوم أو عوائق جمركية أو غير جمركية".

وقال الجغبير "العديد من القطاعات الصناعية تمتلك فرصاً لدخول السوق الصومالي أبرزها؛ منتجات الصناعات الغذائية، والصناعات الدوائية، وصناعات الألبسة والأقمشة والصناعات الكيماوية والأسمدة، إلى جانب منتجات الصناعات الهندسية والكهربائية ومنتجات الصناعات الإنشائية والبلاستيك والمطاط".

ولفت الجغبير الى اهمية انضمام الصومال في تعزيز التعاون الاقتصادي

العربي، حيث سيضيف سوقا جديدا بإجمالي تجارة خارجية تصل الى ما يقارب ٥,٥ مليار دولار ما بين صادرات تصل الى نصف مليار دولار، ومستوردات تتجاوز ٥ مليارات دولار مؤكدا أهمية الالتزام ببنود الاتفاقية من حيث إعفاء الرسوم وعدم فرض أي قيود إضافية خارج نطاق الاتفاقية.

وأكد الجغبير أن الغرفة ستبذل كافة الجهود لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين ودعم فرص الصادرات الوطنية في السوق الصومالي من خلال المشاركة في الزيارات والبعثات التجارية إلى الصومال بالإضافة إلى عقد لقاءات ثنائية مع الجانب الصومالي بهدف تعزيز العلاقات الثنائية في كلا البلدين، وتعزيز التواصل بين المصدرين والمستوردين، والعمل على تحسين العمليات الترويجية وزيادة الجهود التسويقية وتكثيف علميات الوصول الى المشترين، وخاصة من خلال التعاون والتشارك مع الجانب الصومالي لضمان تحقيق نتائج ايجابية تعود على المنتجات الأردنية واستغلال الفرص التصديرية الحالية والمستقبلية.

ولفت الجغبير إلى أن اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تهدف الى تعزيز التبادل التجاري بين الاقتصادات العربية، من خلال تحرير التجارة وتشجيع الاستثمار بين تلك الاقتصادات، ويعد التوسع في الاتفاقية لتشمل كافة الدول العربية مهما للدول العربية كافة وللأردن أيضاً، حيث إن ذلك يسمح بوصول المنتجات الوطنية إلى كافة الأسواق العربية ويعزز من تنافسيتها في تلك الأسواق، وذلك مع إزالة كافة العوائق الجمركية وغير الجمركية التي تعرقل وصول المنتجات الوطنية إليها في حال الالتزام بالاتفاقية.

وبحسب أرقام التجارة الخارجية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة تراجعت قيمة صادرات المملكة الى الصومال العام الماضي بنسبة ١٥ ٪ لتصل إلى ١,١ مليون دينار مقابل ١,٣ مليون دينار القيمة التي تم تصديرها العام ٢٠٢١.

وتتمثل أبرز السلع التي تم تصديرها في الأدوية ومحضرات غذائية أخرى من دقيق أو سميد بالإضافة إلى منتجات الصناعات الكيماوية أو الصناعات المرتبطة بها ومواد نسيجية ومصنوعاتها.

روسيا تعترض على آلية التعامل مع صادراتها الزراعية ضمن اتفاقية الحبوب

اخبار عالمية

بعد تلويحها بالانسحاب من "اتفاقية الحبوب" وفي ظل عدم الاستجابة لمطالبها المتعلقة بصادرات منتجاتها الزراعية التي لا تزال تعيقها العقوبات الغربية، موسكو تعترض بشدة على آلية التعامل مع هذه المنتجات. روسيا تربط تمديد اتفاقية روسيا تربط تمديد اتفاقية "الحبوب" بآلية السماح لتصدير منتجاتها الزراعية قال سيرغي فيرشينين، نائب وزير الخارجية الروسي، إنّ بلاده لا تزال "غير راضية"، عن كيفية حلّ مشكلة صادراتها الزراعية، في إطار "اتفاقية تصدير الحبوب" عبر البحر الأسود. ويذكر أن الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، لم يرد بعد على مقترحات من الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، حول كيفية تمديد وتحسين اتفاقية الحبوب الذي يسمح بالتصدير الآمن للحبوب الأوكرانية عبر البحر الأسود. وكانت روسيا قد أشارت في وقت سابق بشدة إلى أنها "لن تسمح بتمديد الاتفاق إلى ما بعد ١٨ أيار/مايو"، بسبب عدم تلبية قائمة المطالب الخاصة بتسهيل صادراتها من الحبوب والأسمدة. وفي منتصف نيسان/أبريل الماضي، دعت موسكو مُجدداً إلى رفع القيود الغربية على القطاع الزراعي الروسي تحت طائلة الانسحاب من الاتفاقية. وهدّد وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، أثناء زيارته إلى تركيا في الأسبوع الأول من نيسان/أبريل الماضي، بإلغاء اتفاق صادرات الحبوب الأوكرانية، في حال عدم إزالة القيود المفروضة على صادرات موسكو منالأسمدة والمنتجات الغذائية. وأصرت موسكو في وقت سابقٍ، على تمديد الاتفاقية لمدة ٦٠ يوماً بدلاً من ١٢٠ يوماً، كما ينصّ الاتفاق الأصلي، وطالبت بالامتثال لاتفاقية ثانية تتعلق بصادراتها من المنتجات الزراعية التي لا تزال تعيقها العقوبات الغربية. وقد تولى في وقت سابق بنك "JP Morgan" الأميركي ٤٠ عملية أخرى من مدفوعات صادرات الحبوب الروسية.

الأسمدة العربية

النشرة الإقتصادية الاسبوعية

Weekly Market Review

العلاقات العامة والإعلام

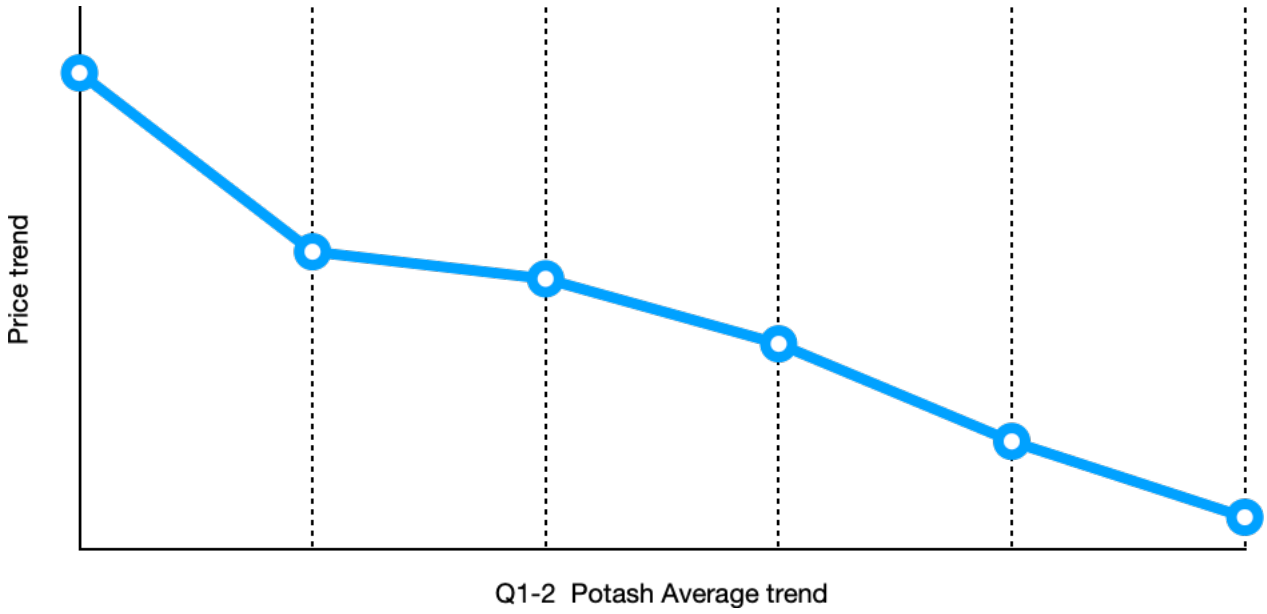

البوتاس

وسط تحسن معدلات العرض واستمرار محدودية الطلب بالأسواق العالمية بشكل عام، والتي انعكست علي انخفاض الأسعار ببداية الربع الثاني. فعلي الجهة المقابلة هناك انتعاش نسبي بصادرات الـMOP ببيلاروسيا ابتداء من بداية العام ووصولاً الي نهاية الربع الأول، كما يوضح الرسم البياني المرفق متوسط توجهات الأسعار مروراً بالربع الأول الي بداية الربع الثاني.

Potash

Amid the improvement in supply rates and limited demand in the global markets, which reflected in lower prices at the beginning of the second quarter. On the other hand, there is a relative recovery in MOP exports in Belarus, starting since beginning of the year till Q1. The attached graph shows the average price trends through Q1 till the beginning of Q2.